

مصطفى أيت خرواش*

المدخل الأخلاقي في الدفاع عن الرأسمالية

الكتاب: أخلاقيات الرأسمالية

العنوان الأصلي: *The Morality of Capitalism*

المحرر: نوم جي بالمر

ترجمة: محمد فتحي خضر

الناشر: دار كلمات عربية للترجمة

مكان النشر: القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ١٣٧



تقديم عام

الحرية والمفتوحة، والتي بدورها تطوّرت لتشكّل أقوى نظام اقتصادي عالمي عرفته البشرية. لكن مع بداية الألفية الجديدة، حدث تطور مفاجئ في النظام العالمي الاقتصادي والسياسي؛ إذ أدت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأميركية سنة ٢٠٠١، إلى زعزعة الاستقرار السياسي في كثير من الدول والأنظمة التي اتهمتها أميركا بالإرهاب. ويكتمل المشهد هذا مع بروز الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية.

شكّلت الأحداث العالمية المتتالية للألفية الجديدة منعرجًا تاريخيًا في مسار تطور النظام الرأسمالي الحديث، الذي كان له الأثر الكبير في انتشار الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وحتى السياسي، في بقاع واسعة من العالم. وكان لظهور العولمة وتزامنها مع ثورة المعلومة وتكنولوجيا التواصل، الدور الكبير الذي ساهم في عولمة النظم الاقتصادية

* كاتب وباحث من المغرب.

يُعدّ بالمر أحد رواد الفكر الليبرالي الحديث، وهو يعمل نائبًا للرئيس التنفيذي للبرامج الدولية في شبكة أطلس، ومُشرفًا على عمل الفرق التي تعمل في أنحاء العالم على نشر مبادئ الليبرالية الكلاسيكية. صدرت له مؤلفات وأبحاث عدة، أهمها كتاب لماذا الحرية والكتاب الذي هو موضع هذه المراجعة، التي سنقدم فيها أفكار الكتاب الرئيسية، مع مناقشتها بتسلسل منهجي بحسب أهمية وحداثة كل فكرة، وسنعمل تباعًا على مقارنة أفكار الكتاب مع أفكار كتب مغايرة، وصولًا إلى طرح قراءة نقدية له تكون متوازية ومتكاملة.

لماذا أخلاق الرأسمالية

يُقدّم بالمر كتاب أخلاقيات الرأسمالية بدياجة تعريفية للرأسمالية، محاولًا النأي بهذه الأخيرة عن المقاربة الضيقة التي تحصرها في مجرد نظرية مرتبطة بعمل السوق والتبادل الحر، كمقدمة لطرح ما سمّاه أخلاقيات الرأسمالية، أو التبرير الأخلاقي لنظام الرأسمالية؛ فالرأسمالية ليست مجرد أسواق حرة لتبادل السلع والخدمات والأشخاص، بل «نظام من الابتكار وتكوين الثروة والتغير الاجتماعي، جلب لمليارات البشر رخاء لم يخطر ببال الأجيال السابقة» (ص ٣). وهي تشير أيضًا إلى نظام من القوانين والنظم الاجتماعية والروابط الاقتصادية والأعراف الثقافية التي تتبنّى المساواة في الحقوق، وتشجيع المواهب والابتكار والمبادرة الفردية والتعاون والتنافس في خلق الثروة، مع الارتكاز على ما سمّاه المفكر الاقتصادي جوزيف شومبيتر التدمير الإبداعي، أي تدمير البنى التقليدية من سلع وخدمات ووسائل بأخرى جديدة عن طريق الإبداع والتحديث المستمر. من جهة أخرى، ليست الرأسمالية مجرد مذهب مادي صرف همّه

أرجع جل هذه الانتكاسات السياسية والاقتصادية الحالية إلى النظام الرأسمالي الحديث، الذي ساهمت عولمته في تباين دول الشمال ودول الجنوب، أو الدول الغنية والدول الفقيرة، وتوسّع الفروق الطبقة واستمرار الفقر المدقع في بقاع واسعة من العالم. واعتبر البعض أن سبب استفحال الأوضاع يرجع إلى عدم عدالة النظام الرأسمالي. لكن هذه التّهم سيعتبرها رواد النظرية الرأسمالية ومناصروها تهمةً مجانية وأخلاقية وغير موضوعية، ولا تُعبّر عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انعدام المساواة واستمرار الفقر والهشاشة الاجتماعية وانهايار الاقتصادات الوطنية. ويُرجع هؤلاء الأسباب الحقيقية للانهايات هذه إلى تراجع منسوب الحريات في دول كثيرة، واستفحال الأنظمة الشمولية، واستمرار الدول في التغوّل السياسي والاقتصادي عبر ضبط الحريات الفردية، وبالتالي تراجع المبادرة والابتكار، وهما العاملان الأساسيان للتطور والتنمية المستدامة، وكذلك عبر ضبط الأسواق والاقتصادات وتسييرها بطرق غير حرة وغير شفافة بحيث تعيق بالتالي التنمية الاقتصادية الحقيقية.

يُعتبر توم جي بالمر (T.G. Palmer)^(١)، الذي تولى تحرير هذا الكتاب، واحدًا من أولئك الذين يناصرون النظام الرأسمالي باعتباره من أهم وأرقى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأخلاقية، ويتماشى مع حريات البشر وأخلاقهم الطبيعية ومع الآليات الموضوعية والقوية لبناء مجتمع الرفاهية المنشود. وكتابه هنا لا يخرج عن سياقات كتب كثيرة صدرت لرواد الفكر الليبرالي ومناصري النظام الرأسمالي، الذين لا يستمتون في الدفاع عن هذا النظام وعن مميزاته المتعددة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأخلاقيًا.

يقدم المفكر الاقتصادي ديفيد بواز^(٣) في هذا الكتاب نظرة مغايرة إلى فكرة المنافسة التي غالبًا ما تتعرض للقدح وسوء الفهم؛ فهو يعتبر أن الناس في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية يتنافسون لكي يتعاونوا مع غيرهم (ص ٤٣)؛ فالتعاون - كما يؤكد بواز - أساسي لازدهار الإنسانية، ولذلك وجب من أجل إنشاء مؤسسات اجتماعية تجعله ممكنًا، وهذا هو حقوق الملكية والحكومة ذات السلطات المحدودة وسيادة القانون (ص ٤٥). ومن دون هذه الشروط، كما يؤكد فلاسفة الليبرالية الكلاسيكية، ومنهم جون لوك وديفيد هيوم، لا يمكن الحديث عن التعاون الاجتماعي، بل ستعم الفوضى، والصراع على ممتلكات الغير، والحروب بين الجماعات، ويستحل البشر سلوكياتهم الإجرامية.

القسم الثاني: التفاعل

الطوعي والمصلحة الذاتية

تعدّ الأعمال التبادلية الربحية بين الأفراد والجماعات والمحقّقة مصلحة ذاتية ملموسة مُعبّر عنها بالمقابلات المادية، أحد أهم الشروط الضرورية لقيام مجتمع متكامل وسوي. وكما يبيّن الاقتصادي والمفكر الصيني ماو يوشي^(٣) في هذا الكتاب، فإن «البشر يستطيعون التعاون فقط حين يسعون وراء مصالحهم الخاصة» (ص ٦٠). فالأکید أن من أهداف الاشتراك في أعمال التبادل المشتركة والضرورية عبر خلق الثروة هدف تحقيق المنفعة الذاتية، وإلا لما تفاعل الأفراد مع هذه الأعمال، ولما تكبّد الأفراد المشقات والمجازفات لمجرد انتفاع شخص آخر أو مجموعة أخرى؛ فالغرض من التبادل - يقول يوشي - هو تحسين الفرد وإضفاء مزيد من الراحة والرفاهية على حياته.

الوحيد خلق الثروة فقط، كما صوّرها أعداؤها من أنصار المذهب الاشتراكي، بل هي أيضًا، كما يؤكد بالمر، مشروع روحي وثقافي، ونظام من القيم الثقافية والروحية والأخلاقية. ويحاول الكاتب هنا تبيان الأوجه الخفية للرأسمالية أو للحقيقة المغيبة التي لا يفهمها خصوم الرأسمالية وعموم الناس الذين لا ينظرون بتمعن إلى الخبايا القيمة من وراء الاقتصاد الرأسمالي، أو الذين تمنعهم الأيديولوجيا من التعمق في فهم فضائل الفكر الرأسمالي الكثيرة، وتهدف محاولته إلى إظهار حسنات الرأسمالية الأخلاقية وقيمها التي لا تقف فقط عند الريح والمنافسة، بل تتعداهما إلى نشر قيم التعاون والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الطبيعية.

القسم الأول: الرأسمالية المغامرة وفضائلها

كثيرًا ما يُعرّف داعمو الرأسمالية هذه الأخيرة بأنها تعتمد على اقتصاد السوق الحرة واعتبار المنافسة أحد مقوماته الأساسية؛ فبالمنافسة الشفافة والحرة والنزيهة تتمكن آليات السوق الحرة من الاشتغال بفاعلية لإنتاج رؤوس الأموال الضرورية لخلق الثروة وإنتاج القيمة. ولكن كثيرًا ما تُنتقد آلية المنافسة لأنها لا تعترف إلا بالأقوياء في السوق، الذين يستثمرون قدراتهم المادية القوية لإزاحة الخصوم الصغار والمتوسطين المتضررين من عدم تساوي الفرص التي تقدمها السوق. وبالتالي، فإن الصيغة البديلة التي يقدمها رواد الفكر الاشتراكي عمومًا، هي الاعتماد على مبدأ التعاون واستثمار القدرات المشتركة لخلق الثروة المشتركة التي يتعاون الجميع في ما بعد على توزيعها بالتساوي في ما يُطلق عليه تعبير العدالة الاجتماعية.

وفاعليتهم التبادلية، واستعدادهم الذاتي للأخذ بالإمكانات المتاحة لهم داخل السوق وخارجها.

القسم الثالث:

إنتاج الثروة وتوزيعها

تُعتبر قضية توزيع الثروة المادية المترابطة والمنتجة أحد أهم الموضوعات التي تثير الكثير من انتقادات رواد الفكر الاشتراكي عمومًا، ممن يعارضون بشدة عدم عدالة اقتصاد السوق فيما هي تقوم بتوزيع الثروة؛ ذلك لأنهم يُشدّدون على ضرورة تقسيم الثروة بصورة عادلة لأنها تركة مشتركة ساهم في إنتاجها الجميع، سواء عبر العمل المشترك المتداخل أو عبر التركة الجماعية. في المقابل، يرى رواد الرأسمالية والمدافعون عن اقتصاد السوق، ومنهم الاقتصادي البارز لودفيغ لاکمان^(٤)، أن الثروة تُوزع باستمرار داخل اقتصاد السوق، وأن دعوات العدالة الاجتماعية تحمل الكثير من التناقض؛ فإمكانات الأفراد المبدئية وكذا الشركات الربحية تختلف بحسب قدرات هؤلاء الإبداعية، وتبعًا لذلك تختلف معها مساهماتهم الإنتاجية داخل السوق ومحاصيلهم الإنتاجية.

يؤكد الاقتصادي لاکمان في هذا الكتاب أن ليس من شأن امتلاك الأشياء وحده بالضرورة أن يولد الثروة، بل هناك أيضًا استخدامها الصحيح. وفي المقابل، ليست الملكية هي مصدر الدخل والثروة، وإنما استخدام الموارد (ص ١١١). ويؤكد رواد الرأسمالية واقتصاد السوق أن قيمة الثروة تكمن في الموارد المستخدمة في إنتاجها وفي فاعلية المساهمين في عملية السوق. أمّا الملكية المادية، فتفقد قيمتها ولا تساهم في تنمية الموارد وتنشيطها وفي عدم استخدامها الموارد التي تحافظ على تجددها واستمرارها.

تُعبر هذه الأفكار، الصادرة عن أحد أعمدة الفكر الصيني، عن عمق الفكرة الرأسمالية وترابط محدداتها السببية التي تتماشى، كما يقول رواد الليبرالية الكلاسيكية، مع حقوق الأفراد وحياتهم الطبيعية، ومع نواميس الطبيعة التي وجب على البشر اتباعها والاشتغال بآلياتها. لقد جرّبت الصين نماذج اقتصادية كثيرة عبر تاريخها المخضرم، وكانت الثورة الثقافية من التجارب التي قامت على شعار «كافح ضد الأنانية، انتقد التعديلية»، وكانت لها نتائج اقتصادية وسياسية كارثية أدت إلى تفشي الفساد والصراع والاستغلال وتكديس رؤوس الأموال وتعطيل عجلة الاقتصاد. وقد استغل الزعماء والقادة السياسيون والبخلاء وملأ الأراضى هذه الأيديولوجيا لاستغلال جهود الأفراد وتفانيهم في العمل، وكوّنوا ثروات ورؤوس أموال شخصية على حساب الشعب.

على سبيل تحصيل حاصل، يطرح ناقدو الرأسمالية أن الجشع الذاتي الذي يميز الأسواق الرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى انعدام المساواة والتوازن الاقتصادي، إن على مستوى المساهمات المتاحة للفاعلين في السوق، أو على مستوى التوزيع النهائي للثروات المترابطة.

يُعتبر الفيلسوف الاقتصادي الروسي ليونيدفي نيكونوف^(٤) في هذا الكتاب أن مثل هذه الدعاوى التي تطالب السوق الرأسمالية بالمساواة في الهبة المبدئية وفي القيم والنتائج، هي دعاوى غير منطقية؛ إذ لا يمكن للمعاملات البشرية الربحية أن تبنى على تحديد القدرات الذاتية والخصوصيات الطبيعية ذاتها، لكي يتم الدخول إلى سوق التبادل والمعاملات بناء على هذه الخاصية، ذلك أن البشر مختلفون بعضهم عن بعض من حيث طبيعة قدراتهم التواصلية،

أما الاقتصادي فيرنون سميث^(٦)، الحائز جائزة نوبل للاقتصاد، فيدافع في هذا الكتاب عن الرأسمالية العالمية وكيفية مساهمتها في تطور الثروة البشرية وتحسين أحوال البشر؛ فالتطور الاقتصادي يرتبط، كما يقول سميث، بالأنظمة الاقتصادية والسياسية الحرة التي ترعاها سيادة القانون وحقوق الملكية الخاصة. والعولمة ليست بالأمر المُستحدث، فهي كلمة تصف حركة إنسانية قديمة، وتعبّر عن سعي الجنس البشري لتحسين ظروفه عن طريق التبادل واتساع دائرة التخصص على مستوى العالم؛ إنها كلمة سلام. وكما قال عالم الاقتصاد فريدريك باستيات في عبارته الحكيمة: إذا لم تعبر السلع الحدود فسيعبرها الجنود (ص ١٣٧).

لم تُحدث عولمة الرأسمالية الثورة الاقتصادية فقط، بل كان لها دور أيضًا في تنامي الثقافات والحضارات وتلاقحها، وفي انتشار قيم التسامح والعدل وحقوق الإنسان. ولمّا كانت انتقادات اليسار للرأسمالية مرتكزة على الشق الاقتصادي، انتقل هذا الانتقاد إلى الجانب الاجتماعي والثقافي أيضًا، خصوصًا تعرّض اليسار للعولمة واتهامها لها بالحيث الاجتماعي والثقافي.

إن رواد الفكر الاشتراكي يخشون اضمحلال القيم والثقافات المحلية لمصلحة قيم وثقافة الدول القوية، وهذه الدعاوى كان قد روج لها كثير من المفكرين والتمدينين إبان بداية الثورة العولمية، ليتبين في ما بعد زيف كثير من هذه الدعاوى. بيدد المفكر والروائي ماريو بارخاسيوسا^(٧)، الحائز جائزة نوبل للآداب، هذه المزاعم بالقول: توفر العولمة على نحو جذري لجميع مواطني هذا الكوكب إمكانية صنع هوياتهم الثقافية الفردية من خلال الفعل الاختياري، وذلك وفق تفضيلاتهم ودوافعهم الشخصية. الآن ليس

إن عملية توزيع الثروة، كما يقول لاكمان، تعكس انتقال المعرفة من عقل إلى عقل، وهي ممكنة فقط لأن بعض الأشخاص يملكون معرفة لم يكتسبها آخرون بعد، فالمعرفة بالتغيير وتداعياته تنتشر في أرجاء المجتمع تدريجيًا وعلى نحو غير متساو (ص ١١٣).

القسم الرابع: عولمة الرأسمالية

هل العولمة نتاج للرأسمالية، أم العكس؟ هل كانت الرأسمالية ستعمل بشكل جيد لو لم تكن قيم العولمة حاضرة؟ كيف استطاعت الرأسمالية بمعية العولمة أن تغيّر العالم وتحدث ثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية؟

هذه الأسئلة كلها تُطرح غداة التطرق إلى تطور الرأسمالية والثورة التي أحدثتها لشعوب المعمورة؛ فلقد أدت عولمة الرأسمالية إلى تمكين مجتمعات ودول كثيرة من الانتقال من دول هشة وضعيفة إلى دول سائرة في طريق النمو، بل أدت بدول أخرى إلى الانتقال إلى صف الدول الغنية. كما ساهمت هذا التكوين للنظام الرأسمالي عبر ترابط اقتصاديات دول عالمية وتنامي شبكات التجارة الحرة والأعمال الاجتماعية والمنظمات السياسية العالمية، في تنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش عبر محاربة الفقر والهشاشة والأمية، وفي انتشار واسع لقيم العدالة والحريات وحقوق الإنسان. لكن هنالك بالطبع إخفاقات عدة وتجاوزات سياسية مستمرة ترتكبتها أنظمة استبدادية تجعل تطور الاقتصادات الوطنية أمرًا عسيرًا. فاستمرار الاستبداد السياسي، وتدخّل الدول في توجيه الاقتصادات الوطنية، وانتشار الفساد والمحاباة والزبونية، كل هذا سلوكيات أدت إلى تعطل عجلة النمو في كثير من الدول.

تومابيكيتي

وأطروحة اللامساواة

شكّل كتاب رأس المال في القرن الواحد والعشرين (*Capital in the 21st Century*)، للاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي، أكبر حدث أكاديمي عرفته الساحة الأكاديمية والاقتصادية العالمية. صدر الكتاب سنة ٢٠١٣ باللغة الفرنسية ثم تلتها الطبعة الإنكليزية سنة ٢٠١٤، ليثير نقاشًا واسعًا في أوساط الأكاديميين والاقتصاديين خصوصًا، وفي أوساط رواد الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي أيضًا. وقد اعتبر بعض الاقتصاديين ودارسي اقتصاد السوق كتاب بيكيتي هذا نسخة جديدة من كتاب كارل ماركس رأس المال، لما تضمّنه من هجوم على اقتصاد السوق الحرة وعلى الرأسمالية عمومًا وما سببته - بحسب زعمهم - من عواقب اقتصادية واجتماعية، آخرها الأزمة المالية الأخيرة وتفشي الفروق الطبقيّة الحادة بين الفئات الاجتماعية وبين الاقتصاديات العالمية.

تابع بيكيتي تطوّر تركيز رأس المال والثروة في كل من أوروبا وأميركا منذ قيام الثورة الصناعية، ليخلص إلى أن تطور تراكم رأس المال في المجتمع الغربي أدى إلى تركيزه في يد فئة قليلة، وبالتالي فإن توزيع الثروة غير المتكافئ أدى إلى فروق اقتصادية واجتماعية وتوترات سياسية. فالرأسمالية، بحسب بيكيتي، هي التي تسببت في اللامساواة في امتلاك الثروة وفي توزيعها، وتدخل الدولة لضبط كيفية خلق الثروة هو الكفيل بوضع حد لمعضلة اللامساواة. والعالم اليوم يعود أدراجه نحو ما سمّاه الرأسمالية الوراثية (*Patrimonial Capitalism*)، أي نحو الاقتصاد الذي تهيمن عليه الثروة المتأتمية من

المواطنون مجبرين دومًا - كما كانت الحال في الماضي وفي أماكن كثيرة في الحاضر - على احترام هوية تجعلهم أسرى معسكر اعتقال لا مفر منه، تلك الهوية المفروضة عليهم بواسطة اللغة والجنسية والكنيسة وأعراف المكان الذي ولدوا فيه. وبهذا المعنى - يقول يوسا - يجب أن تكون العولمة محل ترحيب لأنها تُوسع آفاق الحرية الفردية على نحو ملحوظ (ص ١٤٣).

مناقشة عامة

بينما يضعنا محرر هذا الكتاب في خانة المدافعين عن الرأسمالية، ليس اقتصاديًا هذه المرة، بل أخلاقيًا، وهي الدعاوى التي رافقت ظهور الرأسمالية وتطورها، وسعى روادها إلى إبراز الجوانب الأخلاقية وقوة الفلسفة الأخلاقية التي تقوم عليها الرأسمالية؛ فآدم سميث وضع كتابًا في نظرية المشاعر الأخلاقية، وهاري بوروز أكتون كتب بدوره عن أخلاق الأسواق. وبالتأكيد لم يكن هدف هؤلاء جميعًا التبرير الأخلاقي لنظام الرأسمالية ولكثير من أفكارها غير المرغوب فيها، وإنما كان إبراز المقومات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية المتناسقة والموضوعية التي تقوم عليها الرأسمالية. وبالتأكيد، ساهمت الرأسمالية بشكل كبير في تطور العالم ورفاهية مجتمعاته على مدى قرنين أو ثلاثة قرون خلت، لكي تصطدم في مطلع هذا القرن بواحدة من أكثر الضربات تأثيرًا في سمعتها ومستقبلها. ونعرض هنا واحدًا من الأعمال الأكاديمية الحديثة التي ننحو نحو نقد الرأسمالية، خصوصًا على مستوى نتائجها الاقتصادية والاجتماعية على الدول والشعوب.

اتخذت مثل هذا القرار وتراجعت عنه، كفنلندا وأستراليا والدنمارك وإسبانيا والسويد وألمانيا.

يضرب كتاب بيكيتي في عمق النظام الرأسمالي بشكل مباشر، عندما يُورد على امتداد عقود من الزمن كيف أن الرأسمالية لم تفِ بوعودها إزاء ادعائها المقدرة على القضاء على الفقر والفروق الاجتماعية والتضخم المالي. وتبعًا لنتائج الدراسة التي اعتمدها بيكيتي والحلول التي اقترحها، فإن النظام الرأسمالي يحوي خللاً منظوماتيًا ساهم في خلخلة الفروق الاقتصادية والاجتماعية. ويدحض الاقتصادي جوزيف ستيكليتز، الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد، هذه الادعاءات في مقال مثير نُشر على صفحات مجلة *Project Syndicate* بعنوان: «الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين»؛ فالأسواق، تبعًا لستيكليتز، لا تنشأ من فراغ، بل هناك قوانين وتشريعات ونُظم سياسية تنظم الأسواق وتسيّرهما، والنظم السياسية هي بالضبط سبب المشكل وليس رأس المال بعينه. وعندما نتحدث عن النظم السياسية، فإننا نعني بها مخططات الحكومات التدييرية للاقتصادات الوطنية، والتي تفرز بطرق مباشرة وغير مباشرة نمط النمو الاقتصادي الذي ينعكس بدوره على الوضع الاجتماعي. يجب إذن أن ينصبّ الحديث - بحسب ستيكليتز - على سؤال الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين، بمعنى ضرورة ديمقراطية العمل السياسي بصورة تسمح بوجود الشفافية الاقتصادية والمساواة في الفرص، ومحاربة اللوبيات وطرق تكوّنهما، والمحابة وسياسة الدعم والتفضيل التي تتبّعها الحكومات الموجهة للسوق.

نظام الوراثة، وهو ما جعل أصحاب هذه الثروة يراكمون تطور ثروتهم حتى أصبحوا يشكلون أقلية ضاغطة وحاكمة (Oligarchy) أيضًا. وقد استشهد بيكيتي بكثير من الأعمال الأدبية، مثل روايات بلزاك وجين أوستن وهنري جيمس، لوصف البنية الطبقية الجامدة القائمة على أساس رأس المال المتراكم الذي كان موجودًا في إنكلترا وفرنسا في أوائل القرن التاسع عشر. ويختتم بيكيتي كتابه بالقول إن الاقتصاد سيستمر في تباطئه ما لم تتدخل الدولة في فرض ضرائب مستمرة على الثروة، أما الثورة التكنولوجية الحالية، فيقول إنها لن تحقق أي تطور اقتصادي كالذي حدث في القرن العشرين.

عقّب اقتصاديون كثر على منهجية جمع المعلومات واستنتاج النتائج، فيما ردّ آخرون بقوة على مقترحات الكاتب الداعية إلى فرض ضرائب متواصلة على الأثرياء لتقليص الفجوة الشاسعة بين الفقراء والأغنياء. اعتبر الاقتصادي روبرت شيلر، الحائز جائزة نوبل للاقتصاد، أن كتاب بيكيتي مهم من ناحية الموضوع الذي ناقشه والمتعلق بالفروق الاقتصادية، لكنه ضعيف من حيث الحلول المقترحة. وقد دعا في كتابه النظام المالي الجديد، مخاطر القرن الواحد والعشرين إلى حل اعتبره أكثر علمية وإبداعية عبر ما اصطلح عليه بضمانة الفروق، وهو يتمحور حول عقلنة التسيير المؤدي إلى الفروق الطبقية بحيث تفضي هذه العملية إلى الحيلولة دون الوصول إلى أزمة الفروق مستقبلاً. إن فرض الضريبة المباشرة على الأثرياء قد تكون لها نتائج لحظية، لكن بالتأكيد - وكما يؤكد شيلر - لن تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى للمخاطر التي ستفرزها إجبارية الأداء على الثروة، وكانت دول كثيرة قد

الهوامش

منها: رأس المال وبنيته وإرث ماكس فيبر وفكر الاقتصاد الكلي واقتصاد السوق والسوق كعملية اقتصادية.
(٦) اقتصادي أميركي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد سنة ٢٠٠٢ مناصفة، لمساهمته في ترسيخ التجارب العلمية كأداة للتحليل الاقتصادي التجريبي، وخاصة في دراسة آلية السوق البديلة.
(٧) روائي عالمي حظي بجائزة نوبل للأدب سنة ٢٠١٠ تقديرًا لرسمه هياكل السلطة، وتصويره الواضح لمقاومة الفرد وثورته وهزيمته.

مراجع إضافية

فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ط ١، ترجمة محمد علي مقلد (مصر: منشورات مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠).

Picketty, Thomas, *Capital in the Twenty-First Century*, translated by Arthur Goldhammer (Massachusetts: Harvard University Press, 2014).

Shiller, J. Robert, *The New Financial Order, Risk in the 21st Century* (United Kingdom: Princeton University Press, 2003).

(١) اقتصادي ليبرالي أميركي يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للبرامج الدولية لشبكة أطلس (منظمة غير ربحية تجمع كثيرًا من المنظمات المناصرة للسوق الحرة ولمبادئ الحرية عبر العالم)، وزميل كبير المقام لمعهد كاتو.
(٢) مفكر وناقد اقتصادي أميركي، ونائب الرئيس التنفيذي لمعهد كاتو (معهد بحثي أميركي يهدف إلى نشر أفكار النيوليبرالية)، ومستشار مؤسسة طلاب من أجل الحرية. له كثير من الإصدارات، منها كتابه اللبرتارية: تمهيد، ويكتب لعدد كبير من المجالات والصحف العالمية، مثل: نيويورك تايمز وواشington بوست.
(٣) مفكر واقتصادي صيني ورائد أعمال اجتماعية. مؤسس معهد يونيبرول (معهد بحثي صيني غير ربحي في بيجين) ورئيسه. له مجموعة من الإصدارات، وزاول تدريس علم الاقتصاد في عدد من الجامعات.
(٤) فيلسوف روسي يعمل أستاذًا للفلسفة في جامعة ألتاي في روسيا. له عدد كبير من الإصدارات الأكاديمية، ويُعدّ مناصرًا لأفكار الحرية وللفكر الليبرالي الكلاسيكي.
(٥) اقتصادي ألماني بارز، له إصدارات ومساهمات بارزة في نظرية رأس المال والنمو الاقتصادي. له الكثير من الكتب،